الوظائف الوهمية ذكورُ نحلٍ تأكلُ ولا تنتجُ

16

نتوقع وجود 130 ألف موظف وهمي ومزدوج

17

الثورة
الاقتصادي
الثلاثاء :7 رجب 1435هـ 6 مايو 2014م العدد 18065
Tuesday : 7 Rajab 1435 - 6 May 2014 - Issue No. 18065
www.althawranews.net

15

توجهات لتصميم برنامج استثماري متوسط المدى

الثورة / محمد راجح

كشف تقرير رسمي عن توجهات لتصميم برنامج استثماري متوسط المدى وتقدير الفجوة التمويلية وفق رؤية وطنية استراتيجية للفترة 2015-2017م.

وبحسب التقرير الذي تنفرد "الثورة" بنشره فإن ذلك يشمل اجراء تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية وتعديل القوانين لرفع وتيرة الاعمال وخلق بيئة جاذبة للاستثمار.

ويشدد التقرير على أهمية تطوير أداء القطاعين العام والخاص من خلال العمل على تنفيذ خطط تطويرية واسعة تضع الاقتصاد الوطني في الطريق الصحيح للنهوض بعد الأزمة الطاحنة التي لحقت به خلال الفترة الماضية.

ويقول خبراء أن مشكلة اليمن الرئيسية هي بالدرجة الأولى مشكلة اقتصادية وتبعاتها المتعددة في الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للمواطنين.

داعين الى ضرورة وضع الملف الاقتصادي في صدارة اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي الراعي للمبادرة الخليجية بالتوازي مع الملفين السياسي والأمني.

ويرى الدكتور عبدالودود الزبيري خبير الدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط أن دعم المانحين له دور نسبي كبير وفعال في الاستناد عليه لبعض الوقت لتجاوز بعض العثرات المجتمعية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لافتين إلى أن الحديث عن المانحين أنسى المجتمع أن هناك مصادر سيادية واستثمارية محلية يجب الحديث عنها والاهتمام بها بالشكل الذي ينبغي أن تكون،وهي الأساس الذي يعتمد عليه في تمويل الإنفاق العام الجاري والاستثماري على حد سواء.

وبحسب هؤلاء الخبراء فإن بلادنا تبحث عن مصادر خارجية للتمويل وفي نفس الوقت نتجاهل مواردنا و نغفلها تماما .

المكايدات الحزبية حجر عثرة أمام الإصلاحات المالية

تواجه المالية العامة للدولة تحديات صعبة نتيجة أعمال التخريب الممنهجة لأنبوب النفط وهو ما ترتب عليه تراجع حصة الحكومة من الصادرات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة حيث ساهمت بحوالي70 % من إجمالي عام الموارد العامة في المتوسط للفترة 2006-2013م أي ما نسبته 19 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال نفس الفترة كما تشير التوقعات إلى تراجع إيرادات النفط والغاز من حوالي 16.4 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 م إلى حوالي 6.5 % عام 2020م

الثورة الاقتصادي/عبدالله الخولاني

ويعود ذلك لاحتمال استمرار تراجع كميات إنتاج النفط الخام في ضوء الاحتياطي المثبت ومن ثم تراجع عائدات صادرات النفط الخام من 8.5 % إلى 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وهذا يستدعي رفع كفاءة وفاعلية النظام الضريبي إلى مستوى الدول النامية المشابهة وبما يسمح بتعبئة الفاقد الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبة من 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010م إلى حوالي 13 % عام 2020م. كما يتوقع أن يسمح تعزيز شفافية الموازنة وتحسين القدرة الاستيعابية للمساعدات الخارجية على رفع نسبة المنح الخارجية من 1.2 % من الناتج عام 2010 إلى 2.1 % عام 2020م لكن يتوقع أن تثمر جهود تعبئة الإيرادات الضريبية والمساعدات الخارجية على تعويض حدة تراجع الإيرادات النفطية بحيث تنخفض الإيرادات العامة والمنح من 26 % من الناتج المحلي عام 2010م إلى 23.3 % عام 2020م .

الاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الاستقرار طبقا لدراسة عن النظام المالي صادرة عن المرصد الاقتصادي يستلزم الاعتماد على موارد مستدامة لتمويل الموازنة العامة و هذا يتطلب تقييم الاستدامة المالية في الدول المنتجة للنفط التمييز بين موقف الموازنة العامة مع النفط وبدون النفط كما يمثل عجز الموازنة غير النفطي مؤشراً قوياً على وضع الاستدامة المالية. وهذا التمييز ضروري بسبب الاعتبارات الخاصة التي تحكم العائدات النفطية باعتبارالنفط مورد قابل للنضوب وهوما يستدعي التعامل معه كأحد بنود التمويل لعجز الموازنة أكثر منه إيرادات جارية وهو مؤشر يتطلب تقليص اعتماد الموازنة على هذا المورد تدريجياً وعدم الانتظار لساعة الصفر، فحينها ستكون المعالجات أقل جدوى وأكثر كلفة.

ضعف

بالنظر إلى عجز الموازنة الأساسي غير النفطي كمؤشر لوضع الاستدامة المالية، يلاحظ بأنه ظل أعلى من 20 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2010، وهذا يظهر وجود ضعف شديد في الاستدامة الماليةفبدون مورد النفط سيكون من الصعب على الدولة ليس فقط القيام بوظائفها المحددة وخاصة مسئوليتها تجاه تقوية التوازن الاجتماعي وتوفير السلع والخدمات العامة، ولكن أيضاً المحافظة على دورها الراهن وإن كان متواضعاً.

الدعم

ارتفاع دعم المشتقات النفطية بمستويات قياسية كما تؤكد الدراسة اضعف الاستدامة المالية ومحدودية أثر جهود تعبئة الإيرادات الضريبية حيث كان بالإمكان تحسين وضع الاستدامة المالية بحيث ينخفض عجز الموازنة الأساسي غير النفطي من حوالي 23.4- % في المتوسط مع الدعم إلى 14.9- % بدون الدعم وبفارق يبلغ حوالي 8.5 % نقطة مئوية وحتى في حال رفع الدعم عن المشتقات النفطية فسيظل عجز الموازنة الأساسي غير النفطي مرتفعاً، مما يتطلب تنويع مصادر الإيرادات العامة ببذل الجهود الحثيثة لرفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي ظلت متدنية يصاحب ذلك ترشيد النفقات غير الضرورية ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح الإنفاق الاجتماعي والتنموي بما يضمن توجيه حصة أكبر منه نحو تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الميزة النسبية ولما من شأنه توليد فرص العمل ورفع الإيرادات الضريبية مستقبلاً. إضافة إلى تكثيف الجهود لتوسيع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز، وتعظيم استفادة الدولة من الاتفاقيات الموقعة.

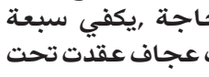

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

الاجتماعات السبعة!!

عقد اجتماع أصدقاء اليمن وتمخض الجبل فولد بيانا منمقا وكالعادة ركز المجتمعون على السياسة وتركوا الاقتصاد متناسين عن قصد أن معضلة اليمن الكبرى هي التنمية ومتطلباتها وعدم معالجتها يعني بقاء هذا البلد غارقا في مشاكل مركبة ومتداخلة تتسع مع مرور الأيام وهي نتيجة حتمية لعدم التشخيص للداء ليتم على إثره وصف الدواء .

لسنا اليوم بحاجة إلى بيانات ووعود، فالوضع الاقتصادي حرج لا يحتمل مزيدا من المماطلة والتسويف إن كان أصدقاؤنا جادين في دعمنا ومساعدتنا للخروج من عنق الزجاجة ,يكفي سبعة اجتماعات عجاف عقدت تحت شعار، دعم اليمن، لكن الواقع يقول غير ذلك ولم نر من هذه الوعود إلا الفتات التي لاتسمن ولا تغني من جوع، فلو تم الوفاء بمليار دولار من هذه التعهدات بين فترات المؤتمرات السبعة لتم سحب كل المبالغ المتعهد بها بسهولة ويسر وكان حال اليمن اقتصاديا أفضل بكثير مما هو عليه الآن .

لعبة العصا والجزرة بين اليمن والمانحين طالت وأصبحت مملة وغير مرغوبة شعبيا، ولذا علينا أن نفهم الرسالة ونعتمد على إمكانياتنا المتاحة حتى لو كانت بسيطة ونصلح أنفسنا باعتمادنا على الذات ونمشي على قدر الحال فلن نحصل على شيء وما لشروط التعجيزية المطلوب تنفيذها من الحكومة للحصول على المساعدات إلا دليل حي غير قابل للتشيك بعدم جدية الأصدقاء حسب تسميتهم بمد يد العون لبلد مثقل بالأزمات المعقدة .

فمن غير المعقول أن تطلب من شخص مريض مرقد في غرفة العناية المركزة المشي على الأقدام وممارسة الرياضة وهذا هو حال الاقتصاد اليمني الذي يطلب منه القيام بإصلاحات اقتصادية لكن كان الأحرى هو تقديم الدعم والمساعدة لهذا الاقتصاد للنهوض مجددا والخروج من الوضع المزري الذي يعيشه ثم مطالبته بتنفيذ خطوات وإجراءات تساعده على الاستمرارية والوصول إلى مرحلة الشفاء تماما وليس القضاء عليه.

المواطن البسيط فقد المناعة عن مقاومة أي إصلاحات تقتصر فقط على لقمة عيشه في المرحلة الراهن،ة فمؤشرا الفقر والبطالة وصلا إلى مستويات قياسية وحركة الاستثمار متوقفة والقطاع الخاص المحلي محلك سر ودخل الموظف الحكومي عاجز عن توفير أدنى مقومات الحياة والخزينة العامة مثل البائع ديناً والخروج من هذا النفق لن يكون إلا بتوفير الأمن والاستقرار لتتحرك عجلة التنمية من جديد ويحل الأمل بديلا عن الإحباط وغير ذلك هو الوهم بعينه.

Alkhwlani22@yahoo.com

المنتدى الثاني للتحكيم التجاري ينعقد اليوم بصنعاء

كتب / أحمد الطيار

برعاية وزير الصناعة والتجارة ينعقد اليوم بصنعاء المنتدى الثاني للتحكيم التجاري باليمن بمشاركة مجموعة كبيرة من الأكاديميين من الجامعات اليمنية ومختصين من وزارات الشؤون القانونية، والعدل، والصناعة والتجارة إضافة إلى محامين وقضاة مختصين .

وأوضح مستشار وزارة الصناعة والتجارة سالم محمد المعمري في تصريح لـ"الثورة الاقتصادي" أن المنتدى سيتناول جملة من القضايا المرتبطة بالتحكيم التجاري ومنها التحكيم في قضايا الدولة، ومفهوم اتفاق التحكيم وطبيعته القانونية، والدور الرقابي والمعاون للقضاء في التحكيم التجاري.

وأضاف أن المنتدى سيناقش أيضاً طرق تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ودور التحكيم التجاري بعد انضمام بلادنا إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى إجراءات التحكيم التجاري الخاصة بسير الخصومة بالإضافة لنماذج واقعية عن أحكام التحكيم التجاري باليمن.

في لقاء تشاوري بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

القطاع الخاص يؤكد مساندته ودعمه لحملة الجيش ضد الإرهاب في شبوة وأبين

كتب/ أحمد الطيار

أكد القطاع الخاص اليمني مساندته ودعمه للحملة التي يقوم بها الجيش ضد الإرهابيين في محافظتي شبوة وأبين, مشددا على أن أعمالهم الإرهابية وجرائمهم قد أضرت خلال الفترة الماضية بالاقتصاد الوطني وكبدت اليمن خسائر اقتصادية وبشرية أدت لهروب الاستثمارات والمستثمرين منه .

وشدد القطاع الخاص في اجتماع تشاوري عقد امس بالغرفة التجارية الصناعية على تضافر جهود جميع المواطنين والمنظمات الجماهيرية والاجتماعية في مساندة القوات المسلحة والأمن في عملياتها العسكرية لفرض الأمن والاستقرار ودحر الإرهابيين مؤكدين وقوفهم خلف القيادة السياسية والحكومة في مساعيها لخلق بيئة استثمارية آمنة ومستقرة تكفل للقطاع الخاص والمستثمرين تنفيذ مشاريع إنتاجية تسهم في خلق فرص العمل وتزيد الإنتاجية والإنتاج من كافة القطاعات .

وقال محمد عبده سعيد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية أن القطاع الخاص مساند بكل إمكانياته للعمليات البطلة التي يقوم بها الجيش ضد الجماعات الإرهابية في كافة أنحاء اليمن ،مشيرا إلى أن الظروف الراهنة تتطلب تكاتف الجهود مع الحكومة ومساندتها في القيام بدورها لحفظ الأمن والاستقرار.

وأشار رئيس الاتحاد إلى دور القطاع الخاص في التنمية في اليمن، مشيرا إلى أنه يسهم بفاعلية في توفير احتياجات السوق من السلع الأساسية والغذائية ويقف بوطنية في الظروف الحرجة.

من جانبه أشار رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس إلى توجه الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة لجمع تبرعات ومعونات لمساندة الجيش في أعماله الوطنية ضد الإرهابيين في محافظتي أبين وشبوة ،مشددا على أن الغرفة بجميع منتسبيها لن تألو جهدا في دعم ومساندة قواتنا المسلحة في التصدي للأعمال الإرهابية التي أضرت بالوطن واقتصاده الوطني .

كما أكد أحمد بازرعة عضو مؤتمر الحوار الوطني عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية أن الحكومة بحاجة للمساندة والدعم في هذا الظرف الراهن حيث تواجه اعتداءات الإرهابيين ضد مواردها الاقتصادية كالنفط والكهرباء والمصالح والمنشآت الاقتصادية هو ما يجعل الجميع يقف صفا واحدا لمحاربة هذا السرطان القبيح.

وقال بازرعة: يجب على الحكومة القيام بإجراءات اقتصادية لتجفيف منابع الفساد والإفساد كالازدواج الوظيفي ودعم المشتقات النفطية ومكافحة التهريب لأن من شأن ذلك مساعدتها على توفير إيرادات تسخر لصالح الوطن.

كما أكد محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة أن القطاع الخاص سيقوم بدوره في دعم أبناء القوات المسلحة في تصديهم للإرهابيين وسيساندهم بكل الإمكانيات المتاحة .

لافتا إلى أن القطاع الخاص شريك أساسي في التنمية وتهمه مصلحة البلاد واستقرارها وأمنها وهو ما يقوم به الجيش في حملته ضد الإرهابيين.

وأكد المجتمعون تأييدهم لخطوات الحكومة الرامية للإصلاحات الاقتصادية مشددين على أن الحكومة مسؤولة عن مكافحة الفساد وبناء بيئة استثمارية تجذب الاستثمارات التي توفر فرص العمل وتكافح الفقر.